Abhat Journal, Volume. 16, Issue. 2, September 2024

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

DOI: https://doi.org/ 10.37375/aj.v16i2.2924

محددات مستوى حجم الأسرة الليبية في مدينة سوسة: دراسة في جغرافية السكان

د. موسى رجب سعد
mussarsaad@yahoo.com
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/جامعة عمر المختار/ ليبيا

د. أمراجع محمد علي
amragaali@yahoo.com
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة عمر المختار/ ليبيا

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع اتجاهات محددات حجم الأسرة الليبية، فتم أخذ مدينة سوسة أنموذجاً؛ ليعبر عن العوامل التي ساهمت في تحديد مستوى حجم الأسرة الليبية، واعتمد في جمع بيانات الدراسة على التعدادات السكانية من سنة 1973 إلى سنة 2006م، مع أخذ عينة مقدرها 50 أسرة من مجتمع الدراسة، وزعت عليهم استمارة استبيان تحوي على 23 سؤالاً؛ لاستيفاء البيانات الناقصة التي لا يمكن الحصول عليها من الإطار النظري. اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المزج بين أكثر من منهج، منها المنهج التاريخي الذّي اعتمد عليه؛ لتتبع التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة بمنطقة الدراسة، والمنهج التحليلي، حيثُ اعتمد عليه في تحليل البيانات التي جمعت من الإطار النظري والدراسة الميدانية، بواسطة استخدام التقنيات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الاجتماعية والسكانية، واستخلاص النتائج منها. بينت نتائج الدراسة أنَّ هناك مجموعة من المحددات أدت إلى انخفاض حجم الأسرة في منطقة الدراسة، من أهمها المحددات الاجتماعية، منها العمر الزواجي الأول للمرأة، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، ثم يأتي في المرتبة الثانية المحددات الاقتصادية، منها مستوى دخل الأسرة وانخراط الإناث في القوى العاملة، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة المحددات الديموغرافية التي لم يكن لها أي تأثير في تنظيم حجم الأسرة، من أمثلتها معدل الخصوبة، والزيادة الطبيعية والغير طبيعية للسكان، وتغير محل الإقامة، والحالة الزواجية للسكان.

الكلمات المفتاحية:

حجم الأسرة، محددات، الأسرة الليبية، مدينة سوسة، محددات ديموغرافية.

Determinants of the Libyan Family Size level in the City of Sousse: A Study in Population Geography

Mussa R. Saad
mussarsaad@yahoo.com
Department of Geography/ Faculty of Arts
Omar Al-Mukhtar University/ Libya

Amrage M. Ali
amragaali@yahoo.com
Department of Geography/ Faculty of Arts
Omar Al-Mukhtar University/ Libya

Abstract:

This study aims to analyze the reality of trends in the determinants of Libyan family size. The city of Sousse was taken as a model that expresses the factors that contributed to determining the level of Libyan family size. In collecting data for the subject of the study, population censuses from 1973 to 2006 were taken, with a sample of 50 people being taken. A member of the study population was distributed to a questionnaire containing 23 questions to fill in the missing data that could not be obtained from the theoretical framework. In its methodology, the study relied on a combination of more than one method, including the historical method that was relied upon to track the changes that occurred in family size in the study area, and the analytical method that was relied upon in analyzing the data, which was collected from the theoretical framework and the field study by using statistical techniques used in Analyzing social and demographic data and drawing conclusions from them.The results of the study showed that there is a group of determinants that led to a decrease in family size in the study area, the most important of which are the social determinants, including the woman's first marital age and the high educational level of women. Then comes the second economic determinants, including the level of family income and female involvement in the workforce, then in last place are the demographic determinants, which had no effect in regulating family size, such as the fertility rate, the natural and unnatural increase in the population, and the change in place of residence and marital status of the population.

Keywords:

Libyan family Size, Demographic factor, Determinants, Sousse city.

مقدمة:

تعد دراسة اتجاهات حجم الأسرة من الموضوعات ذات الأهمية التي تنال اهتمام الجغرافيين وتركيز الديموغرافيين والمتخصصين ومتخذي القرار بالدولة قديماً وحديثاً؛ لارتباطها بشكل مباشر بمعدلات الخصوبة، وبشكل غير مباشر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبفعل هذه العوامل يتحدد أنماط حجم الأسرة، إما أنَّ تكون الأسرة كبيرة الحجم خصوصاً ارتفاع نسب صغار السن (مجتمع فتي)، ففي هذه الحالة يرى فريق من الديموغرافيين، أنَّها تسبب فائضا في حجم العمالة المحلية، مع ارتفاع معدلات الإعالة ، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مع الضغط على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والسكن وغيرها من المشاكل، وفي الغالب تكون البلاد التي يمثلها هذا النوع من الأس، دولة طاردة لسكانها ومصدرة للعمالة للخارج، أما في حالة معدلات الخصوبة المنخفضة، فيرى الفريق الآخر أنَّ حجم الأسرة يكون صغير، وترتفع فيه نسبة كبار السن (مجتمع المسن)، نتيجة لتباطؤ النمو السكاني في البلاد التي يمثلها هذا النوع من الأسر، وتكون دولة في هذه الحالة مستقبلة للعمالة الوافدة من الخارج؛ نتيجة لتوفر فرص العمل مع ارتفاع مستويات المعيشة بها.

وبناءً على ذلك، يهتم المخططون الحضريون والقائمون على سياسة الدولة بدراسة التغير في حجم الأسرة وفهم أنماطها؛ من أجل الوصول لرؤية للسياسة السكانية والخطط التنموية المستقبلية، وبلوغ مرحلة الرفاهية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع اتجاهات محددات حجم الأسرة الليبية، من خلال إجراء دراسة تطبيقية لإحدى المدن الليبية، تمثلت في مدينة سوسة أنموذجاً إذَّ يعبر عن العوامل التي ساهمت في تحديد مستوى حجم الأسرة الليبية، ومدى تأثيرها على السياسة السكانية المستقبلية للبلاد.

مشكلة الدراسة:

مر المجتمع الليبي بعد اكتشاف النفط بالعديد من التغيرات، بما فيها التحولات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، التي أثرت جميعها في اتجاهات حجم الأسرة الليبية، حيث ارتفع متوسط حجم الأسرة الليبية في منطقة الدراسة من 5.7 فرداً في تعداد 1973م، إلى أنَّ وصل 8 أفراد / أسرة في تعداد 1995م، ثم انخفض هذا الحجم سنة 2006م إلى 6أفراد / أسرة، ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى مجموعة متنوعة من المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية التي تعد السبب الرئيسي في تغير حجم الأسرة حسب ما ذكرته الدراسات والنظريات السكانية، وهذا الأمر يقودنا إلى التساؤل الرئيسي الآتي الذَّي تنبثق منه العديد من التساؤلات:

- ما المحددات الاجتماعية التي يمكن لها التأثير في تحديد مستوى حجم الأسرة في منطقة الدراسة؟
- ما المحددات الاقتصادية التي يمكن لها التأثير في تحديد مستوى حجم الأسرة في منطقة الدراسة؟
- ما المحددات الديموغرافية التي يمكن لها التأثير في تحديد مستوى حجم الأسرة في منطقة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى كل من:

- التعرف على التطور الزمني لاتجاهات متوسط حجم الأسرة في مدينة سوسة.
- دراسة أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معدلات حجم الأسرة في مدينة سوسة.
- التعرف على اتجاهات مستوى حجم الأسرة الليبية، ومدى تأثيرها على مستقبل العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالدولة.

أهمية الدراسة:

1) الأهمية العلمية: –

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله موضوعاً هاماً جداً؛ للتعرف على العوامل التي ساهمت في تحديد مستوى حجم الأسرة بمدينة سوسة، ونظراً لقلة البحوث والدراسات الميدانية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة في المكتبة الليبية، فإنَّ هذه الدراسة ستكون نواة لدراسات أخرى معمقة.

2) **الأهمية العملية: –**

تسهم هذه الدراسة في خدمة المخططون وأصحاب القرار القائمين على تنظيم السياسة السكانية في الدولة، وهذه الأهمية العلمية تتمثل في كل من:

– تعطي هذه الدراسة دلائل وإشارات حول الوضع الحالي والمستقبلي لاتجاهات مستوى حجم الأسرة الليبية، وهذا يساعد في رسم السياسة السكانية المناسبة للدولة.

– تساعد دراسة أنماط حجم الأسرة، في التنبؤ بمتطلبات التخطيط الحضري والتخطيط الاقتصادي المستقبلي، أي معرفة استراتيجيات المخطط الطبيعي المستقبلي اتجاه المخطط الحضري للمدينة، ومدى احتياجات المدينة من خدمات ومؤسسات وبنية تحتية وسكن يلائم الحجم السكاني المستقبلي، بالإضافة إلى حاجات المجتمع الاقتصادية مستقبلاً.

أسلوب جمع البيانات:

اعتمد أسلوب جمع البيانات وتحليلها، في مجريات هذه الدراسة على جانبين هما: –

أ- **الجانب النظري:** وهو يتمثل في الجانب المكتبي، المتضمن الكتب والتقارير والدوريات والتعدادات السكانية، والإحصاءات العامة والحيوية، بالإضافة للبحوث العلمية والرسائل العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

1) **الجانب الميداني:** جمع العديد من البيانات التي لم تتوفر في الجانب النظري، عن طريق إعداد استمارة استبيان تحوي على مجموعة من الأسئلة (انظر الملحق رقم 1)، حيث روعي فيها أنَّ تشمل كافة البيانات المطلوبة، وغير المتوافرة في الإطار النظري، التي تسعى أهداف الدراسة الوصول إليها، فأخذت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة؛ ممثلة في أرباب الأسر المقيمين في مدينة سوسة، مقدارها 50 أسرة والتي يمكن تعميم نتائجها على منطقة الدراسة.

منهجية الدراسة:

اقتضت الدراسة تبعاً لطبيعة البحث المزج بين أكثر من منهج، منها المنهج التاريخي الذَّي اعتمد عليه في تتبع المراحل التاريخية لتغير حجم الأسرة بمنطقة الدراسة من سنة 1973م إلى 2024م، والمنهج المقارن، وذلك للمقارنة بين التعدادات السابقة حول التغير في حجم الأسرة، والمنهج التحليلي الذَّي تم الاعتماد عليه في تحليل البيانات والإحصاءات موضوع الدراسة، حيث طبقت عدة أساليب كمية، للتوصل إلى المؤشرات التي تفيد في بيان الأسباب، التي أدت إلى تغير اتجاهات حجم الأسرة بمنطقة الدراسة.

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة:

1) **الحدود المكانية:** تقع مدينة سوسة في وسط إقليم الجبل الأخضر الواقع شمال شرق ليبيا، فهي تقع على الطريق الساحلي الذَّي يربط مدينة البيضاء بمدينة درنة، وتبعد عن مدينة البيضاء بحوالي 25كم من ناحية الاتجاه الغربي، وعن مدينة درنة بحوالي 65 كم من ناحية الاتجاه الشرقي، ومن الناحية التضاريسية، فهي تقع في سهل ضيق ينحصر بين السفح الشمالي للمصطبة الأولى للجبل الأخضر، وساحل البحر الأبيض المتوسط.

أما فلكياً فهي تقع عند تقاطع خط طول 21.46.54 شرقاً، ودائرة عرض 32.54.08 شمالاً شكل (1).

2) **الحدود الزمانية:** تشمل هذه الدراسة الفترة الزمانية الواقعة ما بين سنتي 1973م و2024م، وذلك تبعاً للتعداد السكاني لسنة 1973م، وتاريخ إجراء الدراسة الميدانية سنة 2024م.

شكل (1) موقع منطقة الدراسة

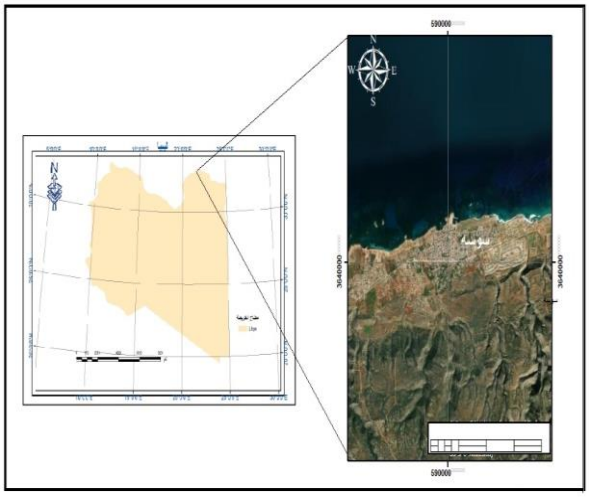

المصدر: أخذت الصورة من Google Earth

صعوبة الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها:

– عدم وجود تعداد سكاني حديث بعد تعداد سنة 2006م، مع قلة البيانات والإحصاءات الدقيقة عن منطقة الدراسة؛ مما أدى إلى إيجاد صعوبة في تغطية البيانات السكانية لبعض فترات الدراسة.

– النقص الشديد في المسوحات التي تتناول موضوع الأسرة ومكوناتها.

– ندرة البحوث التي تتعلق بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

تكمن أهمية مراجعة الدراسات السابقة في كونها ترسم الخطوط العريضة لمشكلة الدراسة، والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، ومن أهم تلك الدراسات التي لها ارتباط بموضوع البحث على النحو الآتي:

على مستوى ليبيا قام محمد مرسال ومحمد إبراهيم سنة 2020م، بإعداد دراسة حول أثر الزيادة الطبيعية على حجم الأسرة الليبية للفترة الممتدة من 1973–2012م، حيث تناولا فيها التغير الذّي حدث في حجم الأسرة الليبية خلال هذه الفترة.

أما على مستوى الوطن العربي، توصلت دراسة إيمان سليمان في دراستها سنة 2013م، إلى أنَّ أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في عدد إنجاب الأبناء للمرأة في مدينة الميادين بمحافظة دير الزور بدولة سوريا، منها عمر المرأة عند الزواج الأول، يليه عدد الأطفال الراغبة في إنجابهم، ثم المستوي التعليمي للأم.

كما كشفت دراسة أياد محمد الدليمي، سنة 2013م، أنَّ سبب ارتفاع متوسط حجم الأسرة في قضاء الرمادي بدولة العراق، هو ارتفاع معدلات الخصوبة مع كثرة عدد أفراد الأسرة التي تضمها العائلة الواحدة، نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية، أثرت في السياسة السكانية للدولة العراقية.

فيما أشارت دراسة راشدي خضرة سنة 2013م، أنَّ هناك مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دوراً مهماً في تحديد حجم الأسرة في الدولة الجزائرية، ترتب عليه توجه المجتمع الريفي نحو الأسرة النووية بمعدلات فاقت توجهات المجتمع الحضري.

وأكدت كذلك دراسة سامي مهدي العزاوي، وآخرون سنة 2005م، أنَّ هناك بعض المحددات ساهمت في تنظيم حجم الأسرة، لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى بدولة العراق، من أهمها المستوى التعليمي للمرأة، بالإضافة إلى عمرها عند الزواج الأول.

أما على صعيد منطقة الدراسة فلم يتم إجراء أي دراسات سكانية تتناول الاتجاهات المستقبلية لحجم الأسرة الليبية، وهذا الأمر لفت نظر الباحثين إلى لهذا الموضوع، لما له من أهمية في عملية التخطيط الشامل سواء كان على المستوى القومي أم الإقليمي أم المحلي.

أولاً: سكان منطقة الدراسة:

التطور الكمي لسكان منطقة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1973 – 2024م: لقد سجل حجم إجمالي سكان مدينة سوسة سنة 1973م حوالي 3.294 نسمة، منهم 2639 نسمة من الليبيين، أي شكلت نسبتهم 80.1% من إجمالي سكان المدينة، وأصبحت الزيادة السكانية في ازدياد إلى أنَّ وصلت خلال سنة 2006م نحو 7041 نسمة، منهم حوالي 6518 نسمة من الليبيين، أي شكلت نسبتهم حوالي 92.6% من إجمالي سكان المدينة، فيما وصل حجم السكان نحو 18420 في سنة 2024م، ويلاحظ تضاعف حجم سكان منطقة الدراسة، ويعني تزايد حجم السكان بمقدار (213.66٪) خلال هذه المدة، وبمعدل زيادة سنوي بلغت (33.2 ٪)، جدول (1) وشكل رقم (2).

جدول (1) تطور حجم سكان مدينة سوسة للفترة الممتدة من 1973–2024م.

السنة	إجمالي السكان	حجم السكان الليبيين	نسبة السكان الليبيين	الزيادة المطلقة	معدل الزيادة السنوية/فرد
1973	3,294	2639	81.1	–	–
1984	4,422	4052	91.6	1128	102.5
1995	5,915	5484	92.7	1493	135.7
2006	7041	6518	92.6	1034	94.0
2024	18420	17054	92.58	10536	585

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعداد السكاني للسنوات 1973–1984–1995–2006م وبيانات غير منشورة صادرة عن السجل المدني لمدينة سوسة لسنة 2024م. ملاحظة بيانات سنة 2024م قدرت من قبل الباحثين بالاعتماد على عدة بيانات أخذت من منطقة الدراسة، نظراً لعدم وجود تعداد سكاني منذ 18 سنة، للبلاد بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة.

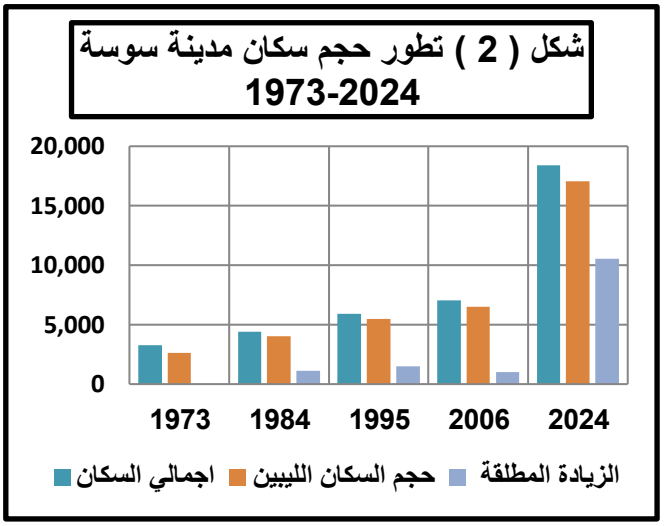

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعدادات السكانية للسنوات 1973–1984–1995–2006م، وبيانات غير منشورة صادرة عن السجل المدني لمدينة سوسة لسنة 2024م.

مر سكان مدينة سوسة بتطور مستمر في معدلات الزيادة حيث بلغ عدد سكانها سنة 1973م 3294 نسمة ، وأصبح تلك العدد في ازدياد إلى أنَّ وصل سنة 1984م 4422 نسمة، وبذلك

سجلت الزيادة المطلقة لسكان المدينة، خلال إحدى عشرة سنه بين التعدادين نحو 1128 نسمة، أي بزيادة قدرت بـ 102.5 فرد/ سنه، ويرجع سبب هذه الزيادة السكانية القليلة خلال فترة عقد السبعينيات إلى منتصف عقد الثمانينيات إلى تدني مستويات الدخل والمعيشة، وكذلك الخدمات المقدمة؛ مما جعل النمو السكاني يعتمد على الزيادة الطبيعية فقط تقريباً، فيما تطور حجم سكان المدينة بين تعدادي 1984و1995م من 4422 نسمة إلى 5915 نسمة، أي سجل حجم الزيادة السكانية المطلقة نحو 1493 نسمة، فهي تمثل نحو 135.7 فردا/ سنه، ويمكن اعتبار هذا التغير في تطور حجم سكان المدينة مثل سابقة، وذلك لقلة الحركة المكانية للسكان وضعف برامج التنمية؛ مما جعل نمو حجم السكان يعتمد بشكل كبير على الفرق بين الولادات والوفيات ، بمعنى آخر على الزيادة الطبيعية ، كما أنَّ حجم سكان المدينة لم يتطور كثيراً بحيث شكل في تعداد 1995نحو 5915 نسمة، ثم ارتفع إلى 7041 نسمة في سنة 2006م؛ مما يلفت النظر إلى أنَّ الزيادة المطلقة في حجم السكان، لم تكن ملموسة، بحيث سجلت نحو 1034 نسمة خلال إحدى عشرة سنة، بمعنى أنَّها تمثل 94.0 فرد /سنة، وهذا يعني أنَّ المنطقة رغم أهميتها الجغرافية من حيث أهميتها السياحية، وموقعها المميز على الساحل، و قربها من خليج رأس الهلال السياحي، ومن مدينة شحات الأثرية المجاورة لها من الناحية الجنوبية، إلا أنَّ ضعف المشاريع وفشل بعضها جعلها منطقة طاردة للسكان حال العديد من المدن الليبية، وتمثل علاقة تدني أعداد الأسر بمتوسط حجمها ارتفاعاً أو انخفاضاً، أنَّ فشل التنمية أدى إلى ضعف الحركة المكانية للسكان، واعتماد تطور سكان المدينة على النمو الطبيعي فقط تقريباً ، إلا أنَّ ما بعد 2011م تحولت منطقة الدراسة من منطقة طاردة للسكان إلى منطقة جاذبة لهم، نتيجة لتمتع المدينة بالأمان، فأصبحت وجهة نزوح سكاني من كافة الأقاليم الليبية التي حدثت فيها حروب ونزاعات مسلحة.

ويمكن القول أنَّ التطور العددي لسكان منطقة الدراسة عبر الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1973–2024م تأثر بتغيرات ديموغرافية عدة تمثلت في الآتي:

1) تغير في معدلات النمو السكاني: يمكن تصنيف مستويات معدلات النمو السكاني على أنَّها ضمن الفئات الديموغرافية المتوسطة، حيث وصلت خلال الفترات بين تعدادي 1973–1984 الى 2.7%، ثم انخفضت إلى أنَّ وصلت إلى 2.6 % خلال تعدادي 1984–19995م، وأصبحت تلك النسبة في الانخفاض، إلى أنَّ بلغت خلال تعدادي 19995م و2006م 2.4% كما هو واضح في الشكل رقم (3).

شكل (3) معدلات النمو السكاني في منطقة الدراسة للفترة 1973–2006

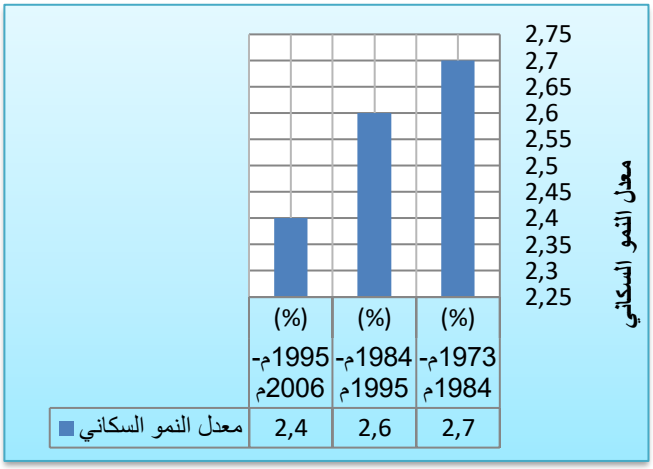

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية للسنوات 1973–1995–2006م.

2) تغير في التركيب العمري والنوعي لسكان: يعد تطور اتجاهات التراكيب العمرية حسب الفئات العرضية مؤشراً على العلاقة القوية بين تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية على مستويات التحولات الديموغرافية والجغرافية وعلاقتها بأنماط التغير للفئات العمرية؛ حيث يمكن ملاحظة الآتي:

– يلاحظ أنَّ نسبة فئة صغار السن (أقل من 15 سنة) التي تمثل قاعدة الهرم السكاني، حيث تتجه نحو الانخفاض، وهذا يعني أنَّ تركيبة السكانية لمنطقة الدراسة، تشهد تغيراً وانتقالاً ديموغرافياً , بحيث تراوح الانخفاض في معدلات صغار السن خلال التعدادات السكانية من 50.5%عام 1973 إلى 31.7% في عام 1995و 2006م، من إجمالي السكان، بمعنى أنَّ نسبة الانخفاض بلغت نحو 18.8% خلال 33 سنة، وذلك لأنَّ أغلب النساء المتزوجات متعلمات ويعملن في الأنشطة الاقتصادية، وهذا يخفض من معدلات الخصوبة والإنجاب، ويؤخر كذلك من معدلات العمر الزواجي لكلا الزوجين.

– كما يلاحظ ارتفاع نسبة فئة متوسطي السن (15–64 سنة) التي تتجه من 46.2% سنة 1973م إلى 64.7% سنة

2006م، من إجمالي السكان أي بنسبة زيادة لفئة البالغين بلغت 18.7%.

– أما فئة كبار السن وهم من 65 عاماً فما فوق، حيث تراوحت نسبتهم ما بين 3.2% إلى 3.5% خلال فترة 33 سنة من 1973 الى 2006م، فقد لوحظ عدم وجود تغير في الفئة العمرية لكبار السن، لأنَّ هذه الفئة تحتاج إلى فترة طويلة للتأثر بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع شكل رقم (4).

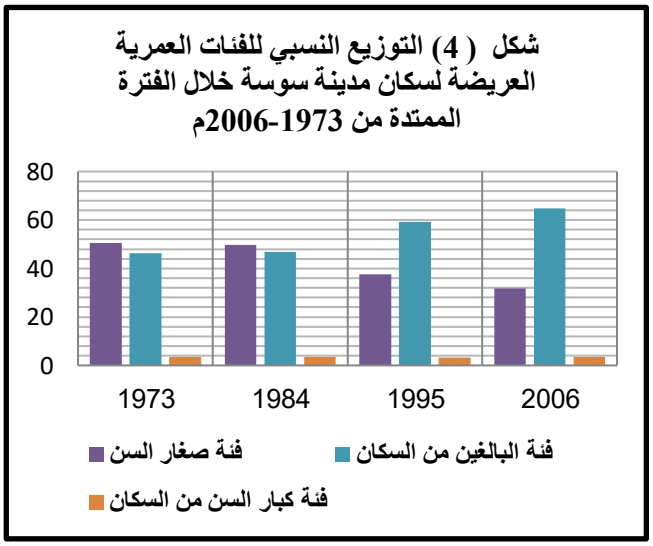

المصدر: – بيانات التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973 – 1984 – 1995 – 2006م.

3) تطور متوسط حجم الأسر في منطقة الدراسة: تعد متوسطات أحجام الأسر إحدى مؤشرات مراحل التطور الديموغرافي التي تمر بها المجتمعات، كما أنَّها تتأثر بشكل واضح بالخصائص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية التي تمر بالمجتمع.

قد تبين من خلال شكل رقم (5) أنَّ هناك زيادة سنوية في عدد الأسر بمنطقة الدراسة بلغت سنة 1973م 472 أسرة، وأصبحت تلك زيادة في التطور إلى أنَّ وصلت سنة 2006م 1083أسرة، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 18أسرة/ سنوياً، إلا أنَّ تلك زيادة تغيرت سنة 2024م، التي بلغ فيها عدد أسر سكان المدينة 3070 أسرة، أي بزيادة سنوية قدرها110أسرة/ سنة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النزوح السكاني بها، إلا أنَّ حجم الأسرة اتخذ عكس ذلك وأصبح في الانخفاض، حيث سجل متوسط حجم الأسر في مدينة سوسة نحو 5.7فرد/أسرة خلال سنة 1973م، وبهذا يعد متوسط مرتفع نسبي وفق التصنيف الديموغرافي لمتوسط أحجام الأسر، وارتفع المتوسط إلى 7.4فرد/أسرة في عام 1984م، بمعنى سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.7فرد/أسرة، وهي تمثل تطوراً كبيراً خلال 11سنه نتيجة التوسع في تنفيذ مشاريع التنمية، وانتشار التعليم بمختلف مراحله خاصة للإناث مع تحسن مستويات المعيشة، وانخفاض في معدلات وفيات الرضع؛ مما أدى إلى زيادة في أحجام الأسر، وأصبح حجم الأسرة في ازدياد إلى أنَّ بلغ سنة 1995م 8أفراد/أسرة.

وهذا يدل على ارتفاع كبير في متوسط في حجم الأسر، وذلك ربما يرجع لانخفاض العمر الزواجي للمرأة، مع منح وحدات سكانية لأصحاب الدخل المحدود، بالإضافة لارتفاع نسب مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بينما في سنة 2006م حدث انخفاض في متوسط حجم الأسر إلى 6 فرد/أسرة، وهذا مؤشر على استمرار انخفاض معدل حجم الأسرة نتيجة العديد من العوامل التي أثرت في مستويات الإنجاب والخصوبة، منها ارتفاع معدلات الزواج والولادات، بينما انخفض مستوى حجم الأسرة سنة 2024م الى ما بين 4–5 أفراد/ أسرة، شكل (6)، ويمكن بيان مفهوم وأنماط الأسرة حسب ما بينه التعداد السكاني الليبي لكي يسهل علينا فهم مجريات الدراسة، وهي كالآتي:

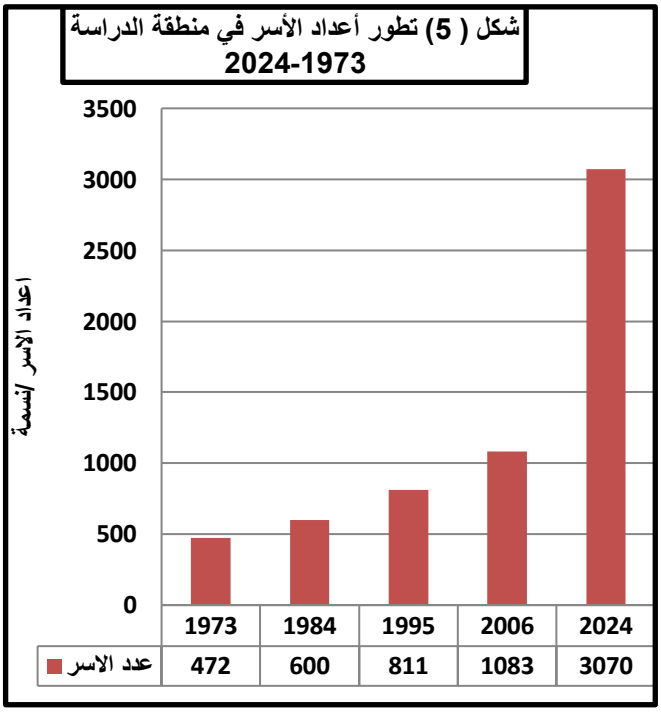

المصدر: بيانات التعدادات منطقة الجبل الأخضر 1973 – 1984 – 1995 – 2006م). وبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

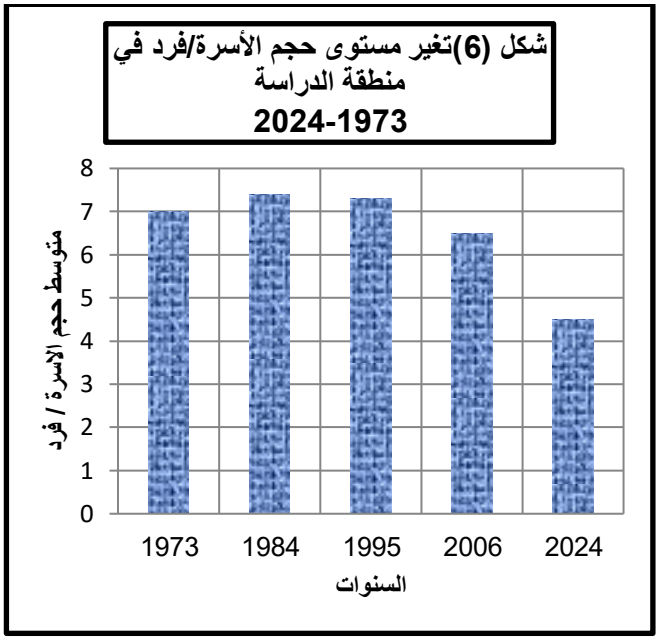

المصدر: بيانات التعدادات منطقة الجبل الأخضر 1973 – 1984 – 1995 – 2006م). وبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

مفهوم الأسرة حسب التعداد السكاني الليبي:

يعرف التعداد السكاني الليبي الأسرة على أساس وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد ينفق على نفسه، أو من عدة أشخاص يقيمون تحت سقف واحد يعيشون مع بعضهم، حتى لو لم تربطهم صلة القرابة، وتعد الأسرة هي الوحدة الأساسية عند دراسة الخصائص السكانية للمجتمع، لأنَّ حجمها يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تفرضها البيئة المكانية.

وهذا يعني أنَّ حجم الأسرة مؤشر هاما يوضح معدلات نسب الإعالة والبطالة والفقر، وأيضاً يمكن أنَّ يعطي انعكاساً على مستوي الخصوبة من جهة، والنمو السكاني المستقبلي من جهة أخرى.

أ) أنماط أحجام الأسر الليبية:

يحدد نمط حجم الأسرة دائماً بالدرجة الأولي بطبيعة النشاط الاقتصادي للمجتمع، ثم يليه بالدرجة الثانية العامل الاجتماعي؛ ويؤثر هذان العاملان في معدلات النمو السكاني، إضافة إلى العامل الديموغرافي، وهنا يوجد بالمجتمع الليبي ثلاثة أنماط من الأسر نتيجة تأثره بتلك العوامل، والتي منها ما يأتي:

1) الأسر النووية: هي التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء فقط، وهذا ما تمتاز به المجتمعات الحضرية. الأسر الممتدة: وهي التي تتكون من مجموعة من الأسر النووية، ينتشر هذا النوع دائماً بالمجتمعات الريفية تبعاً لطبيعة نشاطها الزراعي والرعوي معاً.

2) الأسر المركبة: وهي التي تتكون من أسرة نووية واحدة أو مجموعة أسر نووية مع وجود عدد من الأقارب للعيش معهم.

حيث تبين من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات السكانية السابقة، أنَّ لنمط وتكوين الأسرة دور في تحديد حجمها، على النحو الآتي: -

- تعد الأسر الممتدة والمركبة عاملاً رئيسياً في ارتفاع حجم الأسرة؛ نتيجة للنشاط الاقتصادي الذَّي تمارسه هذه الأُسر، والذَّي يتطلب كثرة الأولاد.
- بينما الأُسر النووية ليس لديهم رغبة في كثرة الأولاد، لعدم الحاجة الملحة لكثرتهم.

ب) أنماط وأحجام الأسر بمدينة سوسة:

أخذت أنماط الأُسر بمنطقة الدراسة نفس مراحل التطور التي مرت بها كافة الأسر الليبية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد ككل، و التي بدأت من أسر ممتدة ومركبة كبيرة الحجم، إلى أنَّ تحولت تدريجياً إلى أُسر نووية صغيرة الحجم، فمن خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وجد أنَّ لأُسر النووية في منطقة الدراسة، قد نالت 82.54% من أجمالي أسر منطقة الدراسة، بينما الأُسر الممتدة والمركبة فهي لم تنل إلا نسبة قليلة تقدر بـ 17.46% من إجمالي أفراد العينة سنة 2024م، على الرغم من ذلك وجد من خلال تحليل الدراسة الميدانية أُن أسر العينة (العائلة الجذر أو الأصل)، المكونة من الأعمام والعمات والأخوال والخالات كانت كبيرة العدد ، فهي تقع ضمن الأُسر الممتدة والمركبة التي يبلغ فيها المتوسط العام لحجم الأسرة ما بين 9-12 فرد/أسرة، كما هو واضح في الشكل رقم (7).

شكل (7) أحجام العائلة الجذر أو الأصل من أسر العينة

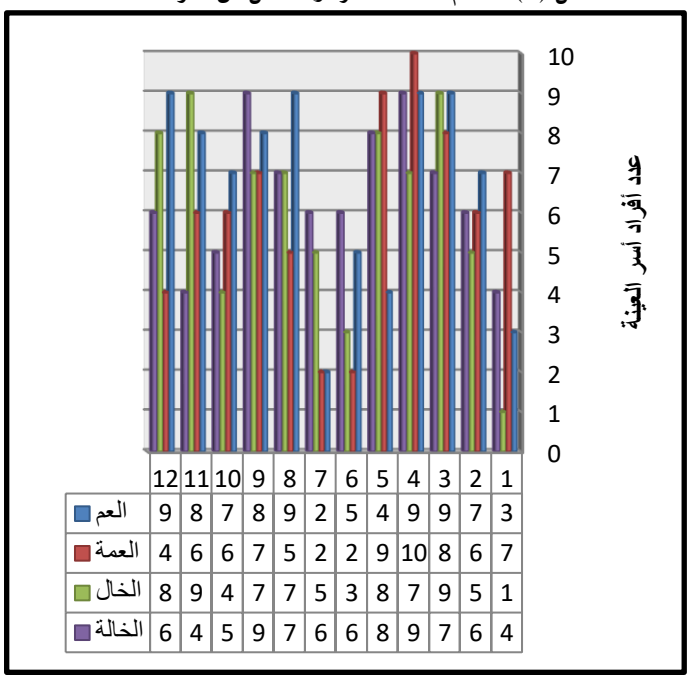

	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
العم	9	8	7	8	9	2	5	4	9	9	7	3
العمة	4	6	6	7	5	2	2	9	10	8	6	7
الخال	8	9	4	7	7	5	3	8	7	9	5	1
الخالة	6	4	5	9	7	6	6	8	9	7	6	4

المصدر: الدراسة الميدانية سنة 2024م

ثالثاً: محددات حجم الأسرة بمنطقة الدراسة:

يختلف متوسط عدد الأبناء المنجبين للزوجة الواحدة تبعاً للعديد من العوامل المتداخلة، منها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر جميعها في البيئة التي عاشت فيها المرأة قبل الزواج وبعده (أحمد ويحيى،2018)، ومن خلال الدراسة الميدانية برزت بعض المحددات التي أثرت في تغير حجم الأسرة في منطقة الدراسة بشكل مباشر، وبعض الآخر بشكل غير مباشر، والتي يمكن دراستها على النحو الآتي: -

المحددات الاجتماعية:

هناك الكثير من العوامل الاجتماعية التي أصبحت محدداً مباشراً في تغير مستوى حجم الأسرة، والتي يمكن بيان أكثر العوامل المؤثرة فيها ما يأتي:

1) عمر المرأة عند الزواج الأول: يعد الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية في جميع المجتمعات، فعن طريقه تتكون الأسر، (رجب، 2003)، ومن المعلوم أنَّ سن الإنجاب عند الأنثى يبدأ من سن 15-19 سنة، وينتهي إلى ما بين 45 – 49 سنة، فتكون العلاقة عكسية بين الزواج المبكر وعدد الأطفال المنجبين، فكلما تزوجت المرأة باكراً كلما كانت لديها فرصة إنجاب أطفال أكثر، كما هو واضح في شكل رقم (8) ، وبناءً على ذلك فإنَّ العمر الزواجي الأول للمرأة يؤثر في حجم الأسرة، وفي كثير من دول العالم شرعت قوانين حددت فيها عمر الزواج للمرأة للحفاظ على أهميتها الاجتماعية ، منها ليبيا على سبيل المثال، يعد الحد الأدنى لزواج الأنثى هو 18 سنة ، وذلك استنادًا على قانون رقم (10) الذَّي شرع سنة 1984م؛ مما أدى ذلك إلى ارتفاع مستمر طيلة نصف القرن الماضية في السن الزواجي للمرأة، حيث ارتفع من 19 سنة في سنة 1973م، الى 25 سنة في 1995م، إلى أنَّ وصل إلى 28 سنة في سنة 2024م جدول رقم (2)، وعند المقارنة نجد هذا المعدل أعلى بكثير عن مثيله في كثير من الدول العربية، منها العمر الزواجي للمرأة الفلسطينية يتراوح ما بين 20-22 سنة، وذلك نتيجة تأثره بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية (حسين أحمد، بدون تاريخ). وبشكل عام يعود سبب الارتفاع في عمر المرأة عند الزواج الأول إلى ارتفاع المستوى التعليمي، واهتمامها بالحصول على مؤهلات علمية لتحقيق طموحها بالحياة بشكل أكبر (احمد ويحيى،2018).

شكل (8) نموذج يوضح كلما انخفض العمر الزواجي للمرأة كلما زادت معدلات الإنجاب

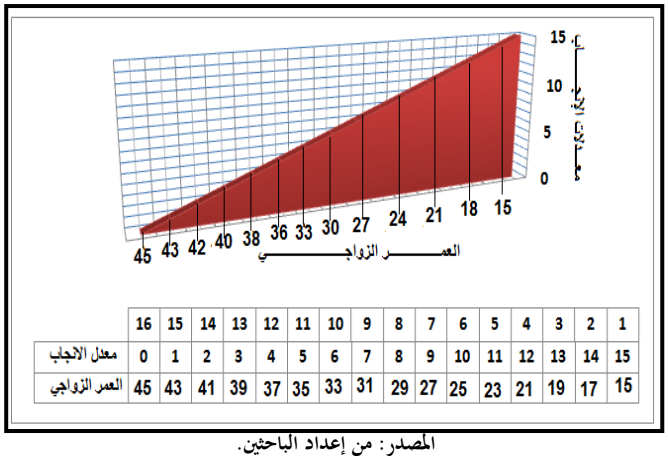

	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
معدل الانجاب	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
العمر الزواجي	45	43	41	39	37	35	33	31	29	27	25	23	21	19	17	15

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (2) متوسط سن الزواج عند الإناث في منطقة الدراسة خلال الفترة 1973 – 2024م.

السنة	سن الزواج
1973	19
1995	25.1
2024	28

المصدر: بيانات التعدادات منطقة الجبل الأخضر 1973 –1995م) وبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

2) انخفاض معدلات تعدد الزوجات: تعد ظاهرة تعدد الزوجات من العوامل التي تؤثر في متوسط حجم الأسرة، فكلما زاد تعدد الزوجات زاد متوسط عدد المواليد لكل زوجة، وذلك لوجود الغيرة بين الزوجات

والحصول على العدد الأكبر من الأبناء، بالذات المواليد الذكور (أحمد ويحيى،2018)، ذكرت بعض الدراسات أنَّ المملكة الأردنية ترتفع فيها معدلات الخصوبة لدى الأزواج الذَّين لديهم أكثر من زوجة، كما أنَّ هناك تفضيلاً لإنجاب أكبر عدد من المواليد الذكور، لدى الأزواج الذَّين في عصمتهم أكثر من زوجة (شتيوي وكرادشة، 2014م).

تعتمد طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمعات الريفية على الوفرة في الأيدي العاملة التي يمكن تحقيقها عن طريق كثرة إنجاب الأطفال، ولا يتم ذلك إلا بتعدد الزوجات، إلا أنَّه و بعد تحول المجتمع الليبي بصفة عامة، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة إلى مجتمع حضري ، حيث بلغت نسبة السكان الحضر في منطقة الدراسة 84.6% من إجمالي السكان خلال تعداد سنة 2006م، بدأت تلك الظاهرة تنخفض إلى أنَّ وصلت نسبة المتزوجين بزوجة واحدة إلى 98.7% من إجمالي المتزوجين في منطقة الدراسة، حسب ما أظهرته نتائج تعداد 2006م تقريباً وهي النتيجة نفسها التي أظهرها تحليل نتائج الدراسة الميدانية نسبة المتزوجين بزوجة واحد بلغت 98% من إجمالي أفراد العينة شكل (9).

شكل (9) نسب عدد الزوجات في كل أسرة بمنطقة الدراسة للفترة 2006 – 2024م

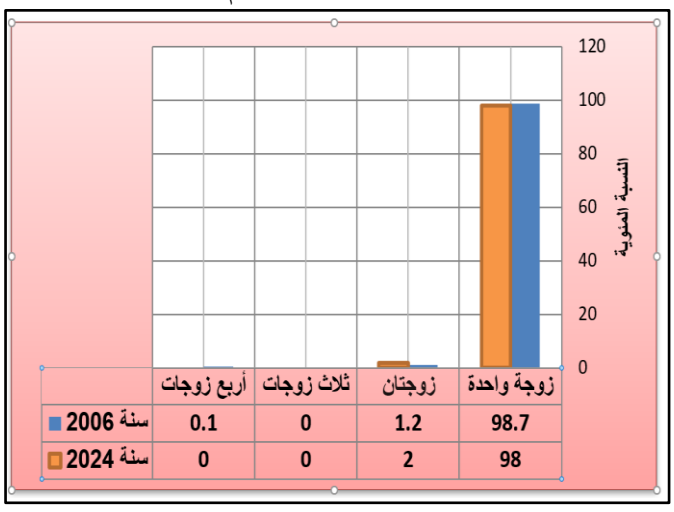

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج التعداد السكاني للجبل الأخضر،2006م، بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

3) ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة:

يتأثر حجم الأسرة بشكل مباشر بالمستوى التعليمي للأم، أي أنَّ هناك علاقة عكسية بين التعليم والخصوبة، كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم، كلما قل عدد ما تنجبه من أطفال، أي أنَّ المرأة المتعلمة أقل إنجاباً من المرأة الأمية، (رجب،2003م). فالانشغال بالتحصيل العلمي يرفع من العمر الزواجي للرجل والمرأة معاً، ومن ثم يقلص مدة الخصوبة للمرأة، ويكون له الأثر الواضح على عدد الأطفال المنجبين (مامش، 2017).

ومن ناحية أخرى فإنَّ المرأة المتعلمة تكون أكثر قدرة على مقاومة العادات والتقاليد الريفية التي تشجع على إنجاب أكبر عدد من الأبناء بمنطق العزوة وللمفاخرة والتباهي، لذلك يلاحظ أنَّ معظم المتزوجات المتعلمات يتجهن إلى ترك فترات طويلة بين الحمل والآخر، بالإضافة إلى أنَّ مساهمة المرأة المتعلمة في القوى العاملة تكون بمعدلات أعلى بكثير من مثيلتها الأمية (أحمد ويحيى، 2018).

مما سبق ذكره فإنَّ ارتفاع المستويات التعليمية للإناث، واستمرار نمو معدلات التحاقهن بالمراحل التعليمية، سيزيد من مشاركتهن بالقوى العاملة مستقبلاً؛ مما يؤدي إلى تأثير غير مباشر على حجم الأسرة عن طريق تأثيره في عوامل أخرى بطريقة غير مباشرة، والتي منها ما يأتي:

- ارتفاع مستوى التعليم يؤثر في معدلات الهجرة بسبب تغير محل السكان لأجل التعليم.
- ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى ارتفاع متوسط العمر الزواجي للمرأة.
- ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض معدلات إنجاب المرأة.
- ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة الميل إلى تحديد النسل.

ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة.

من خلال الاطلاع على البيانات الواردة في جدول (3) وشكل (10)، وجد أنَّ هناك انخفاضاً كبيراً في نسبة الأمية بين الإناث، التي انخفضت من 60% سنة 1973م إلى 11.9% سنة 2006م ،ويمكن القول أنَّ نسبة الأمية بشكل عام تتجه إلى الاندثار، حيث وصلت إلى 0.2% سنة 2024م ، وذلك راجع إلى تنفيذ قانون إلزامية التعليم للإناث؛ مما أدى إلى التحاق كافة الإناث بالمؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها وتخصصاتها في منطقة الدراسة، ومع تحليل نتائج الدراسة الميدانية إحصائياً، وجد أنَّ للمستويات التعليمية تأثيراً كبيراً على حجم الأسرة من خلال تأثيره على العديد من العوامل الاجتماعية الأخرى وهي كالآتي:

جدول (3) المستوى التعليمي للإناث في منطقة الدراسة خلال الفترة 1973–2006م

المستوى التعليمي	السنة		
	1973	2006	2024
أمية	60	11.9	0.2
تقرأ وتكتب	28	11.5	2
ابتدائية	5.6	17.2	4
إعدادية	6.4	23.3	6
ثانوية	0	30.4	34
جامعية فما فوق	0	5.7	49.8
دراسات عليا	0	0	4

المصدر: بيانات التعدادات العامة للسكان للفترات (1973 –2006 م). وبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

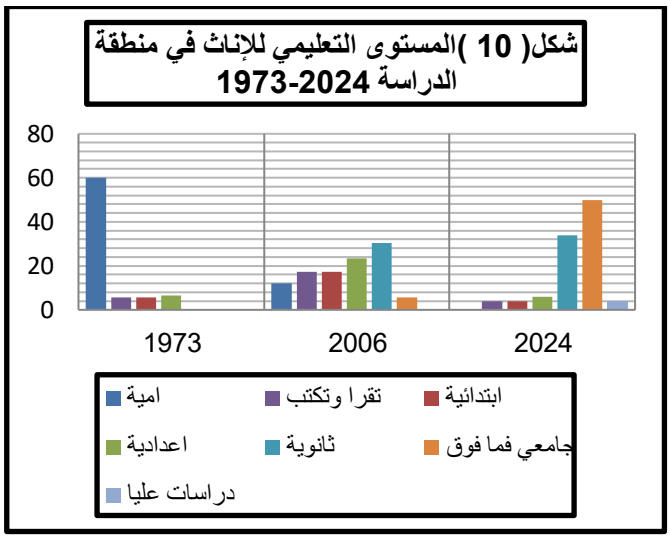

المصدر: بيانات التعدادات العامة للسكان للفترات (1973– 2006م)، وبيانات الدراسة الميدانية 2024م.

– وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية قوية جداً بين ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، والعمر الزواجي الأول مقدارها (R=0.73)، كما هو واضح في شكل الانتشاري (11)، أي كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة زاد معه العمر الزواجي الأول؛ هذا مما يؤثر في معدلات الإنجاب ويساهم في تقلص مستوى حجم الأسرة.

– وجد أن هناك علاقة ارتباطية عكسية قوية جداً بين ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، ومعدلات الإنجاب مقدارها (R=0.76-) , كما هو واضح في شكل الانتشاري (12)، أي كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة انخفضت معه معدلات إنجاب المرأة؛ هذا مما يؤثر في مستوى حجم الأسرة.

ويتضح من ذلك أنَّ هناك علاقة قوية بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض حجم الأسرة في منطقة الدراسة.

شكل (12) الشكل الانتشار لمعامل الارتباط بين ارتفاع مستوى التعليم ومعدلات إنجاب المرأة

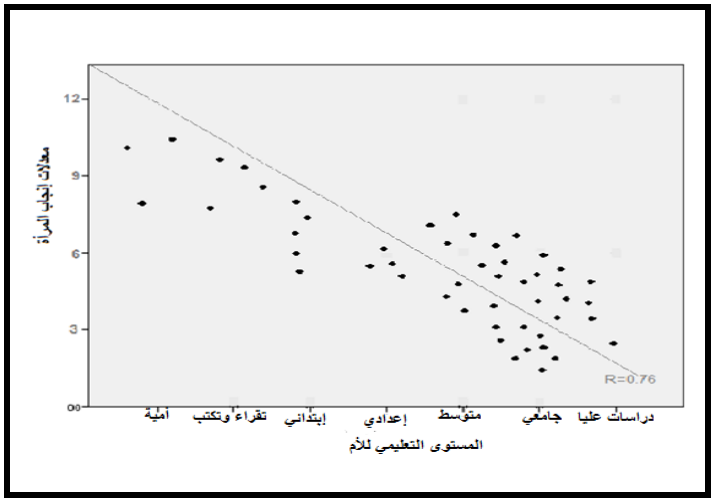

شكل (11) الشكل الانتشار لمعامل الارتباط بين ارتفاع مستوى التعليم وعمر الأم عند الزواج

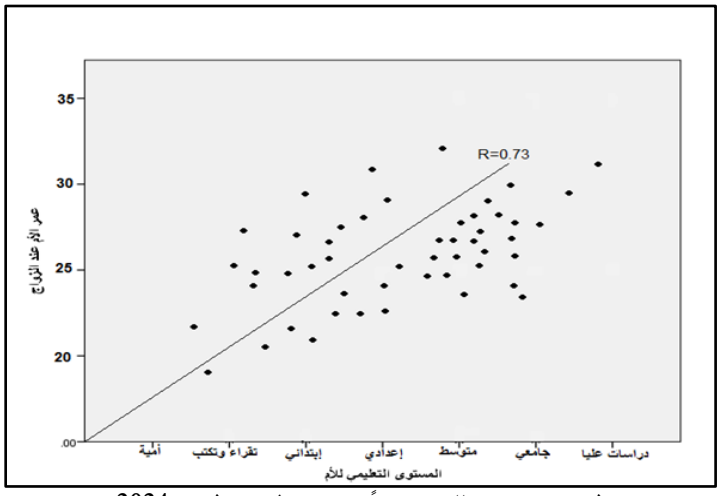

المصدر: حسبت وحللت إحصائياً من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

4) ميل الأسرة لإنجاب للذكور:

تعد رغبة الزوجين في إنجاب المزيد من الأطفال خاصة الذكور منهم ، عاملاً مهماً في تحديد متوسط حجم الأسرة، بسبب العديد من العوامل كالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، والتي تعد في الأساس جزءاً من ثقافة المجتمع الذَّي يعيشون فيه ، فقد تكون كثرة الأطفال خاصةً الذكور مصدر رضا أهل الزوج عن الزوجة، إضافة إلى محافظتها على مكانتها في كونها سيدة البيت الوحيدة، فكثرة الأولاد في نظر الأهل هم عزوة في الوقت الحالي وسند وعون لهم في المستقبل، ومن ناحية أخرى فالعائلة الكبيرة في المجتمع الليبي لها نفوذها ومركزها الاجتماعي، فكبر حجم الأسرة يساعد في حضورها الاجتماعي و نفوذها الكبيرين داخل المجتمع في الصراعات على

المناصب والوظائف والنزاع على ملكية الأرض (طبقا للمقولة القائلة بيت رجال ولا بيت مال).

تحبذ ثقافة العربي بصفة عامة، والتي تعد الثقافة المجتمع الليبي جزءاً منها، إنجاب الذكور دون الإناث، وبذلك يكون هذا العامل مساهماً في تحديد حجم الأسرة من ناحيتين هما:

- خفض حجم الأسرة عند إنجاب ذكور يستكفي من هذا القدر على كثرة الإنجاب.
- زيادة حجم الأسرة عند إنجاب إناث؛ مما يؤدي إلى الرغبة في كثرة الإنجاب لأجل إنجاب أطفال ذكور.

عند تحليل نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أنَّ هذا العامل كان أحد العوامل التي ساهمت في تحديد حجم الأسرة بمنطقة الدراسة، وتبين من خلاله أنَّ الأُسر التي كان لديها الطفل الأول والثاني والثالث والرابع ذكوراً استكفى حجم الأسرة بهذا القدر، بينما الأُسر التي كان الطفل الأول والثاني والثالث والرابع إناثاً فتح باب الإنجاب، إلى أنَّ تحقق لهم أطفال ذكور، حيث وصل في بعض الأسر إلى الطفل السابع والثامن، وربما وصل الأمر إلى الابن التاسع أو العاشر كما هو واضح في الشكل رقم (13).

شكل (13) نسب ترتيب الأطفال في أُسر منطقة الدراسة لسنة 2024م

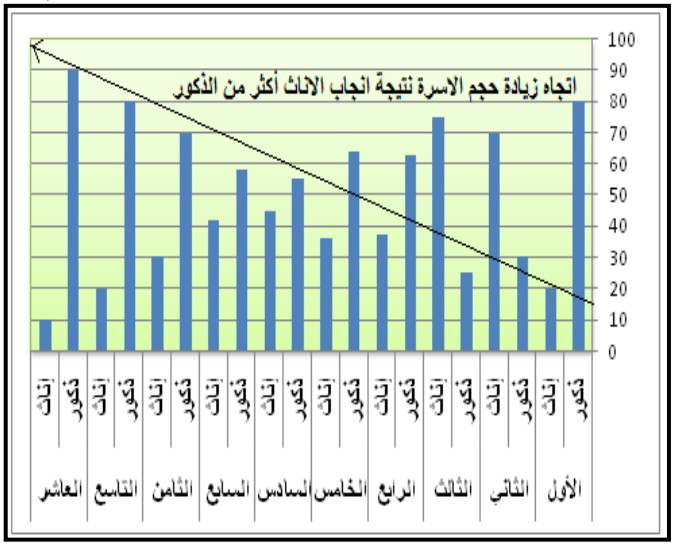

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

5) توجه الزوجين إلى تنظيم حجم الأسرة:

يساهم النشاط الاقتصادي للمجتمع في تغير حجم الأسرة، حيث إنَّ تغير المجتمع الزراعي إلى مجتمع حضري يتوافق معه تغير في معدلات تنظيم حجم الأسرة، والتي من بينها منطقة الدراسة، فقد لوحظ من خلال التعدادات السكانية جدول رقم (4)، أنَّ معدلا ت حجم الأسرة كانت مرتفعة خلال التعداد السكاني سنة 1973م الذَّي تراوح فيها متوسط حجم الأسرة ما بين 5-7 أفراد/ أسرة، إلا أنَّ هذا المعدل انخفض خلال التعداد السكاني لسنة 2006 م، حيث تراوح ما بين 6-8 أفراد/ أسرة ، وتشير بيانات الدراسة الميدانية أنَّ متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من وجهة نظر مجتمع الدراسة تراوح ما بين 4-5 أطفال/ أسرة.

يمكن القول إجمالاً أنَّ للعوامل الاجتماعية تأثيراً كبيراً على مستوى حجم الأسرة الليبية بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بصفة خاصة، وهذا ما يبحث عنه السؤال الأول من تساؤلات الدراسة.

جدول (4) توزيع الأسر حسب عدد الأفراد في مدينة سوسة للفترة 1973 – 2024م

السنة	عدد الأفراد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1973	عدد	43	56	44	43	51	50	47	43	34	17	18	18	4	3	1
	%	9.1	11.9	9.3	9.1	10.8	10.6	10	9.1	7.2	3.6	3.8	3.8	0.9	0.6	0.2
2006	عدد	33	87	90	117	113	115	112	100	82	71	54	40	26	16	31
	%	3	8	8.3	10.8	10.4	10.6	10.3	9.2	7.6	6.5	5	3.7	2.4	1.5	2.8
2024	عدد	62	184	369	491	553	369	430	369	123	123	0	0	0	0	0
	%	2	6	12	16	18	12	14	12	4	4	0	0	0	0	0

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعداد السكاني للسنوات 1973-1995-2006– ونتائج الدراسة الميدانية سنة 2024م

محددات اقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية من أكثر العوامل المساهمة في تحديد مستوى حجم الأسرة، والتي يمكن بيان أكثر العوامل تأثيراً منها ما يأتي:

1) مستوى دخل الأسرة:

يتأثر متوسط حجم الأسرة بعدة عوامل متداخلة ومتشابكة، منها العوامل الاقتصادية والكوارث والأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فيتغير نمط الأسرة فيه من الأسرة الممتدة والمركبة كبيرة الحجم إلى الأسرة النووية صغيرة الحجم، بحيث أصبحت كثرة الأطفال تشكل عبئاً اقتصادياً على

الأسرة الحضرية ، فزيادة عدد الأطفال في الأسرة يزداد معه معدلات إعالة صغار السن (أقل من 15 سنة)، ويستنزف مدخرات الأسرة ويتدنى المستوي المعيشي لها، لأنَّ مواردها الاقتصادية لا تكفي لسد احتياجات كل أفرادها ، وهذا ما يتماشى مع دراسة المجلس القومي المصري للسكان التي أجريت على بعض أقاليم الدولة المصرية، التي تبين من خلالها أنَّه كلما كانت الأسرة كبيرة كلما زادت احتمالات وقوعها تحت خط الفقر خصوصاً ، في ظل الأسر التي يفوق حجمها 4 أفراد / أسرة، ويقل أعمار أطفالها عن 6 سنوات (المجلس القومي للسكان، 2020م)، إلا أنَّ بيانات الدراسة الميدانية بينت أنَّ متوسط دخل الأُسر في مدينة سوسة يعد مرتفعاً شكل (14)، حيث شكل نسبة ممن يتمتعون بدخل ممتاز 48% وجيد 34%، فتشكل هذه النسب أكثر ثلثي أفراد العينة ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة والرابعة فئة متوسطي الدخل، التي شكلت نسبتهم 14% وضعيف الدخل 4% من إجمالي أفراد العينة، وهذا يعني أنَّه ليس لدخل الأسرة أي أثر اتجاه محدد حجم الأسرة بمنطقة الدراسة.

شكل (14) مستوى دخل أسر منطقة الدراسة

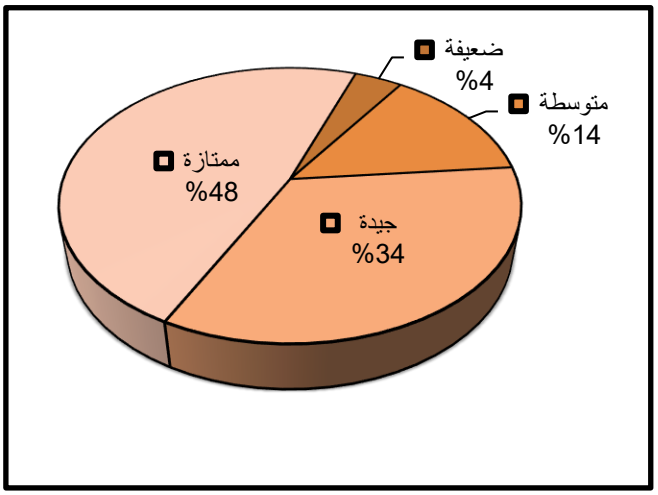

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

2) انخراط المرأة في سوق العمل:

تقع شريحة القوى العاملة للإناث في الفئة العمرية (15-60 سنة)، بينما فترة الخصوبة، تتوسط هذه الفئة، أيَّ تبدأ من سن15وتنتهي عند سن45 سنة، وبممارسة المرأة المتزوجة للعمل تعزز من موقفها الاجتماعي، فهي تقضي ساعات طويلة خارج البيت يأخذ جل وقتها، مما يتعارض مع تربية أطفالها ورعايتهم، فتتجه المرأة العاملة في الغالب إلى تقليل عدد الأطفال المنجبين، باستخدام وسائل منع الحمل لأجل الفصل بين المواليد بوقت كافٍ (فرحات نادية، 2012)، وبذلك نجد أنَّ العلاقة بين دخول المرأة المتزوجة لسوق العمل وبين حجم الأسرة علاقة معقدة، بسبب العديد من العلاقات المتداخلة متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للزوجة العاملة ، وهذا يؤثر بدوره في انخفاض عدد المواليد، ومن ثم يؤثر على مستوى حجم الأسرة (زينب بن جغمومة، 2017)، والدليل على ذلك إشارة البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أنَّ معدلات انخراط المرأة في العمل سنة 1973م، لم تتجاوز 9.3 % من إجمالي الإناث منطقة الدراسة، إلا أنَّ تلك النسبة ارتفعت تقريباً أربعة أضعاف سنة 2006م، لتصل إلى 36.1% من إجمالي الإناث في سن العمل بمنطقة الدراسة، إلا أنَّ تلك النسبة تغيرت تماماً عند حلول سنة 2024م، التي وصلت فيها نسبة العاملات اقتصاديا 86%، بينما لم تتجاوز نسبة غير العاملات اقتصادياً 14% من إجمالي الإناث بمنطقة الدراسة.

كل هذه العوامل ساهمت في تقلص معدلات حجم الأسرة في منطقة الدراسة، حيث وجد من خلال التحليل الإحصائي أنَّ هناك علاقة ارتباطيه متوسطة بين ارتفاع مستوى الدخل وانخفاض عدد أفراد الأسرة (R=0.48)، وفي الوقت نفسه وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطيه عكسية متوسطة بين ارتفاع نسبة انخراط الإناث في العمل، وانخفاض مستوى حجم الأسرة مقدارها (R=0.42-)، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة.

جدول (5) التوزيع النسبي للإناث العاملات وغير العاملات اقتصادياً في منطقة الدراسة للفترة 1973 – 2024م

السنة	الإناث غير العاملات اقتصاديا	الإناث العاملات اقتصاديا	النسبة الكلية
1973	90.7	9.3	100
2006	63.9	36.1	100
2024	14	86	100

المصدر: بيانات التعدادات العامة للسكان للفترات 1973 –2006 م، وبيانات الدراسة الميدانية 2024

3) طبيعة السكن من حيث الملكية والحجم والنوع:

يرجع تأثير حجم المسكن في تحديد نمط وحجم الأسرة؛ لكون طبيعة المساكن الصغيرة في المراكز الحضرية (شقق في الغالب) لا يتوافق مع عدد أفراد الأسرة مع حجم الشقة وعدد الغرف التي فيها، كما لا تتوافر فيه الخصوصية بين الذكور والإناث، خصوصاً عندما تكون هذه الشقة ضيقة أو مستأجرة أو بالتشارك مع عائلة أخرى، ففي هذه الحالة يشعر الزوجان بالضيق وعدم الأمان لعدم ملكية مسكن يأوي الأسرة؛ مما يؤدي بهم لعدم الزيادة في إنجاب الأطفال. من خلال الاطلاع على الإحصائيات السكانية خلال فترات زمنية

متعاقبة، ونتائج الدراسة الميدانية جدول رقم (6) أتضح أنَّ هناك 92%من إجمالي أفراد العينة يملكون مسكناً ويسكنون في أنماط متعددة من السكن، منها الفلل التي تتميز بالاتساع وحداثة نمط البناء، تتوافق مع مستوى المعيشة وزيادة حجم الأسرة، تزايد عددها خلال تعداد المباني من 140 فيلا عام 1995 إلى 224 عام 2006 أيَّ بزيادة تقدر بنحو 84فيلا خلال 11سنة أي بزيادة 8 فلل/سنة، و حدثت زيادة كبيرة مقدارها 358فيلا خلال سنة 2024م ، وأيضاً الشقق التي زاد عددها بشكل أكبر، حيث سجلت خلال سنة 1995م 85 شقة، وارتفع عددها خلال سنة 2006م إلى 225شقة، بينما وصل عددها خلال سنة 2024م إلى 664شقة، بالإضافة لسكن المنازل الذي يحبذه سكان هذه المناطق، فقد زاد عددها من 499 منزلاً خلال سنة 1995م، وأصبح هذا النمط من السكن في ازدياد إلى أنَّ وصل خلال سنة2006م إلى 532منزلاً، بينما تجاوز هذا العدد خلال سنة 2024م إلى 1964منزلاً، ويرجع ذلك إلى فتح مخططات ومنح قروض سكنية، مع بناء مشروع سكني ضخم يحوي على 500 منزل تحت ما يسمى بمشروع ادبيبة السكني.

ومن هنا نجد أنَّ العجز السكني في منطقة الدراسة بسيط جداً والفارق بسيط كما هو واضح في الشكل رقم (15)، وبذلك بلغ من يملكون مسكناً ما نسبته 98% من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة، بينما المستأجرون تشكل نسبتهم قدراً قليلا مقدارها 2% من إجمالي مجتمع الدراسة، ويمكن أنَّ نستدل من ذلك أنَّ عامل السكن ليس سبباً من محددات حجم الأسرة في منطقة الدراسة.

جدول (6) توزيع الأسر الليبية حسب نوع السكن في مدينة سوسة (1995 – 2024)

السنة	فيلا		شقة		منزل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1995	164	%21.92	85	%11.36	499	%66.71
2006	318	%29.58	225	%20.93	532	%49.48
2024	358	%11.98	664	%22.23	1964	%65.77

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعداد المباني لسنة 1995–2006م، ونتائج الدراسة الميدانية سنة 2024م.

شكل (15) مستويات العجز السكني من سنة 1995م إلى سنة 2024م في منطقة الدراسة

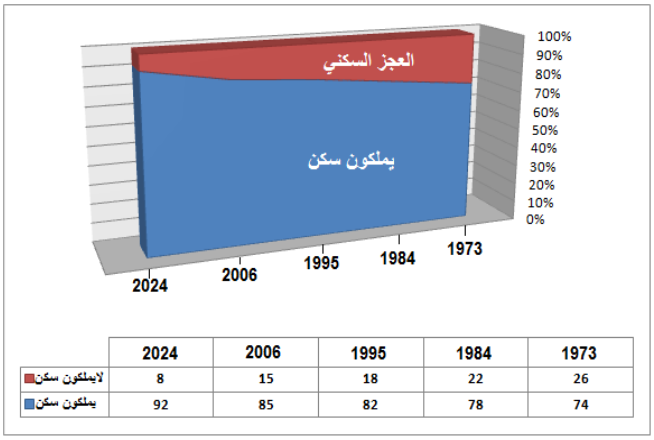

	2024	2006	1995	1984	1973
لايملكون سكن	8	15	18	22	26
يملكون سكن	92	85	82	78	74

كل المحددات الاقتصادية السابقة ساهمت في تقلص معدلات حجم الأسرة في منطقة الدراسة، لكن بنسب متوسطة، حيث وجد من خلال التحليل الإحصائي أنَّ هناك علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين ارتفاع مستوى الدخل ومعدلات إنجاب المرأة بمقدار (R=0.52)، وفي الوقت نفسه أيضاً وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين ارتفاع المستوى الاقتصادي و معدلات إنجاب المرأة مقدارها(R=0.46) كما هو واضح في الشكل الانتشاري رقم (16) ورقم (17)، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة.

شكل (16) الشكل الانتشار لمعامل الارتباط بين ارتفاع مستوى الدخل ومعدلات إنجاب المرأة

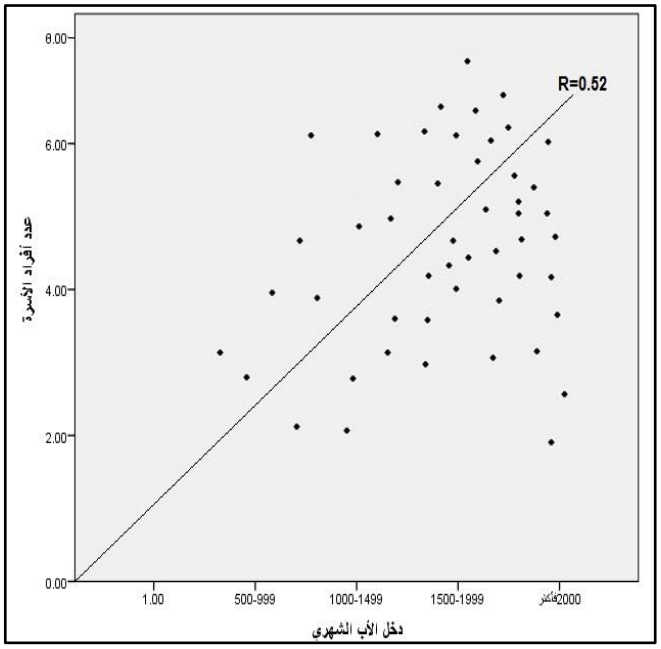

شكل (17) الشكل الانتشار لمعامل الارتباط بين الحالة الاقتصادية للأسرة ومعدلات إنجاب المرأة

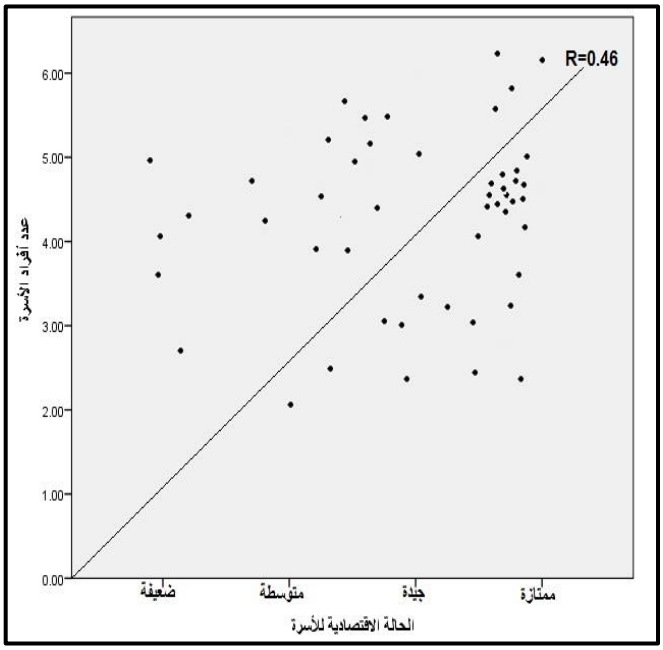

المحددات الديموغرافية:

هناك العديد من العوامل الديموغرافية التي يمكن أنَّ تساهم في تحديد مستوى حجم الأسرة، والتي يمكن بيان أكثر العوامل تأثيراً منها ما يأتي:

1) عوامل مؤثرة في خصوبة المرأة

هناك جملة من العوامل تؤثر في معدلات خصوبة المرأة مما يؤثر في معدلات الإنجاب، وتساهم في تقلص حجم الأسرة، والتي من بينها الحالة الصحية للمرأة، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية أنَّ هناك حوالي 48.5% و37.2% من إجمالي نساء أفراد العينة الحالة الصحية ممتازة وجيدة على التوالي، وهذا يعطي دافعاً لزيادة الإنجاب من قبل المرأة، بينما نجد ما حالتهم الصحية ضعيفة ومتوسطة 3.6% و10.7% على التوالي، كما هو واضح في الشكل (18) ويمكن القول أنَّه لا يوجد تأثير للعامل الصحي في زيادة حجم الأسرة بمنطقة الدراسة.

شكل (18) الحالة الصحية للمرأة بمنطقة الدراسة

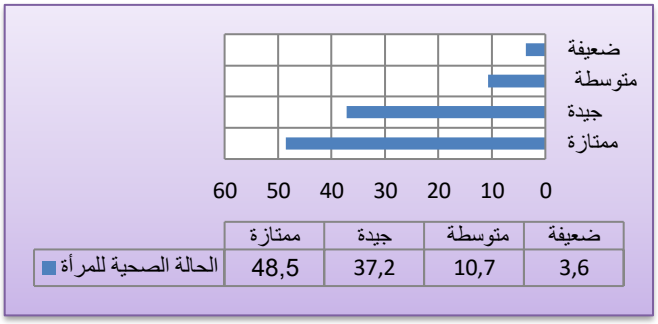

2) التغير في معدلات الزيادة الطبيعية:

الزيادة الطبيعية هي الفرق بين معدلات المواليد و الوفيات، فإذًا زادت معدلات المواليد على معدلات الوفيات تكون نتيجة موجبة، وبالعكس تكون النتيجة سالبة، يتضح أنَّ معدلات الزيادة الطبيعية في منطقة الدراسة مرتفعة جداً خلال عقد السبعينيات، حيث وصلت إلى 32.6 ‰ ثم أخذت في الانخفاض السريع لتصل إلى 23.9 ‰ خلال عقد الثمانينيات و16.1 ‰، واستمر الانخفاض إلى أنَّ وصل ما بين عامي 2010-2019م 6.02‰، وانخفضت تلك المعدلات إلى أقصى حدها ما بين عامي 2020-2023م إلى 4.34‰, جدول (7)، وربما يكون هذا العامل هو من محددات حجم الأسرة الفرعية في منطقة الدراسة.

جدول (7) متوسط معدل الزيادة الطبيعية في منطقة الدراسة للفترة 1970-2023م

1970- 1979	1980- 1989	1990- 1999	2000- 2009	2010- 2019	2020- 2023
32.6	23.9	16.1	11.06	6.02	4.34

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعداد السكاني للسنوات 1973-1984-1995-2006– ونتائج الدراسة الميدانية سنة 2024م

3) الزيادة غير الطبيعية (الهجرة):

تتمثل في الهجرة الوافدة والمغادرة(الحركة المكانية) سواء كانت هجرة داخلية أم خارجية، وقد شهدت ليبيا بعد اكتشاف النفط تيارات هجرة وافدة من خارج البلاد، المتمثلة في الليبيين الذَّين نزحوا فيما سبق نتيجة النزاع المسلح الذَّي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى تيارات هجرة داخلية من الريف إلى المدن؛ نظراً لتوفر سبل العيش فيها من حيث وفرة الخدمات التعليمية والصحية، وتوفر فرص العمل دون أيَّ مكان آخر في البلاد ؛ مما أثر ذلك في البناء البنيوي للأسرة الليبية، وتحولها من أسر ممتدة ومركبة إلى أسر نووية صغيرة الحجم، حيث شهدت منطقة الدراسة تيارات هجرة وافدة من كافة مناطق ليبيا ما بعد سنة 2011م، فشهدت حركة نزوح وخاصة من مدن غرب ليبيا، و من مدينة درنة التي شهدت اضطرابات وصراعات؛ مما أدى إلى لنزوح سكان تلك المدن إلى المناطق الأكثر استقراراً، وهدواً، منها مدينة سوسة، التي توافد عليها أعداد هائلة يصعب حصرها أو تقديرها، حيث لا توجد إحصائيات شاملة ومفصلة عن أعداد الهجرة الداخلية الى المدينة.

4) محل الإقامة:

يقصد بمحل الإقامة التجمع العمراني الذّي تعيش فيه الأسرة (حضر – ريف)، فمنطقة الدراسة يغلب عليها الطابع الحضري ،حيث شكلت نسبة السكان الريفيين فيها 15.4% من إجمالي السكان حسب تعداد 2006م، فالعوامل التي تؤثر في تغير حجم الأسرة ليست ثابتة، وتتباين بين الريف والحضر في الدولة الواحدة، حيث يقل حجم الأسرة كلما ارتفعت نسبة السكان الحضر في المجتمع، والعكس صحيح في المناطق الريفية، حيث أظهرت المتغيرات الواردة في الجدول (8) أنَّها وبدون استثناء متغيرات إيجابية في البيئة الريفية لصالح كثرة الإنجاب ومعدلات الخصوبة المرتفعة، ومن ثم الأسرة كبيرة الحجم، وفي المقابل تعد متغيرات سالبة في البيئة الحضرية تشجع انخفاض معدلات المواليد، وصغر الأسرة بنمطها النووي.

الجدول (8) مقارنة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بين سكان الحضر والريف

المتغير	الحضر	الريف
معدلات الخصوبة	منخفضة	مرتفعة
حجم الأسرة	صغير	كبير
نسبة أمية الإناث	منخفضة	مرتفعة
نظرة الوالدين إلى الأبناء	مستهلكين	منتجين (أيدي عاملة في الزراعة)
تأثير العادات والتقاليد في الإنجاب	ضعيف	قوي (الأطفال عزوة وجاه)
سن الزواج	متأخر	مبكر
حجم المسكن	ضيق في الغالب شقة	واسع
نوع الأسرة	نووية	ممتدة أو مركبة
تعدد الزوجات	قليل جداً	منتشر بشكل واسع
الظروف الاقتصادية	مشجعة على صغر حجم الأسرة	مشجعة على كبر حجم الأسرة
عمل المرأة	صعوبة التوفيق بين العمل ورعاية وتربية الأبناء	لا يؤثر في رعاية وتربية الأبناء
تأثير برامج تنظيم الأسرة	قوي	ضعيف وفي الغالب لا توجد
معدل التردد على الخدمات الصحية	سكان الحضر أكثر ميلا للتردد على الخدمات الصحية	ضعيف (التوجه إلى المشعوذين، العلاج بالكي، التداوي بالأعشاب) خصوصا كبار السن

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات السابقة والزيارات الميدانية.

5) الحالة الزواجية لسكان منطقة الدراسة.

تعد الحالة الزوجية عاملاً مؤثراً في حجم الأسرة بأنماطها المتعددة ،وذلك من خلال تغير الحالة المدنية للأزواج من متزوجين إلى مطلقين أو أرامل ،أو ارتفاع نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج عن المتزوجين ،حيث تبين من خلال تحليل البيانات المبينة في جدول رقم (9) أن هناك ارتفاعاً في نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من الضعف خلال 33 سنة، حيث سجل التعداد السكاني لسنة 1973م أن هناك 23.9% من إجمالي السكان في سن الزواج لم يسبق لهم الزواج، وأصبحت تلك النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 51% خلال تعداد 2006م، في المقابل انخفضت نسبة السكان المتزوجين في حدود 20% خلال الفترة الذكورة، أي من 63.3% خلال تعداد 1973م، إلى أن وصلت 43.7% خلال تعداد 2006م، يتضح من ذلك أن هناك زيادة كبيرة في نسبة السكان غير المتزوجين، وانخفاض نسبة السكان المتزوجين، وفي المقابل وجد انخفاض كبير في نسبة السكان المطلقين والمترمّل من 5% و 7.8% في تعداد 1973م، إلى 1.6% و 3.7% في تعداد 2006م، على التوالي، وهذا الانخفاض الكبير في نسب المتزوجين لما لها من تأثير كبير مستقبلاً على معدلات الخصوبة من جهة، وعلى حجم وأنماط الأسرة من جهة أخرى.

جدول (9) نسبة الحالة الزواجية للسكان في منطقة الدراسة للفترة 1973 – 2006م

السنة	لم يسبق لهم الزواج	المتزوجون	المطلقون	المُترمّل	الإجمالي
1973	23.9	63.3	5	7.8	100
2006	51	43.7	1.6	3.7	100

المصدر: – جمعت وحسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر نتائج التعداد السكاني لسنتي 1973–2006م.

السياسات السكانية:

تتضمن السياسة السكانية مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة لتنظيم جملة من الأنشطة والبرامج، مثل برامج تنظيم الأسرة ،بقصد التأثير المباشر في المتغيرات السكانية ومعالجة المشكلات السكانية ، ففي ليبيا لا توجد سياسة سكانية رسمية واضحة ومحددة، كما لا توجد وزارة أو هيئة مركزية تتبنى السياسات السكانية لتنظيم الأسرة ،باستثناء بعض القوانين والأنظمة التي لم يكن القصد منها التأثير المباشر في السلوك الديموغرافي

للسكان، (سالم، 2017)، وضمنياً هذه التدابير تجعل ليبيا دولة مشجعة على الخصوبة العالية، والأسرة كبيرة الحجم منها على سبيل المثال:

- في السابق تمنح علاوة العائلة للموظف الليبي (بواقع أربعة دنانير شهرياً عن الزوجة ودينارين شهرياً عن كل مولود)، ثم ارتفعت حالياً هذه العلاوة إلى 100 دينار شهرياً للطفل الواحد و150 دينار شهريا للزوجة التي ليس لها عمل وظيفي في الدولة.
- تمنح قيمة سنوية تحت ما يسمى بمنحة أرباب الأسر بمقدار 500 دولار للفرد الواحد.
- منح معونات مقدارها 20000 ألف دينار للزوج والزوجة عند عقد القران، تحت مسمى صندوق دعم الزواج.
- مجانية الخدمات التعليمية والصحية، ومنح المرأة (العاملة) إجازة الأمومة لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الدخل بكافة مميزاته.
- دعم السلع التموينية والوقود، وإعطاء الأولوية للمتزوجين وذوي الأسرة كبيرة الحجم في الحصول على القروض والمساكن والتسهيلات الأخرى (**موسى رجب،2003**).
- تمنح قيمة شهرية تتراوح قيمتها ما بين (400-900دينار) من قبل إدارة التضامن الاجتماعي للنساء المنجابات توائم لمدة سنتين.
- تمنح قيمة شهرية (600دينار) من قبل إدارة التضامن الاجتماعي، للنساء المنجابات لأطفال معاقين.

تشير الدراسة الميدانية عن استجواب أفراد العينة عن مدى تشجيع الدولة على زيادة معدلات الإنجاب فقد أشار حوالي 82.11% من إجمالي أفراد العينة، أنَّ هناك تشجيعاً من قبل الدولة على زيادة حجم الأسرة، إلا أنَّه في المقابل وجد حوالي 74.26% من إجمالي أفراد العينة، يميلون إلى تنظيم وخفض حجم الأسرة تحت ما يسمى بالأسرة النووية، مع الاكتفاء بزوجة واحدة.

كل هذه المحددات الديموغرافية السابقة ساهمت بنسب ضعيفة في تقلص معدلات حجم الأسرة في منطقة الدراسة، حيث وجد من خلال التحليل الإحصائي أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية ضعيفة جداً بين الحالة الصحية للمرأة ومعدلات إنجاب المرأة، مقدراها (R=0.27)، وفي الوقت نفسه أيضاً وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية ضعيفة جداً بين محل الإقامة و معدلات إنجاب المرأة مقدارها(R=0.21)، كما هو واضح في الشكل الانتشاري رقم (19) و (20)، ومن خلال بيان ذلك نستخلص أنَّ للمحددات الديموغرافية تأثيراً ضعيف على حجم الأسرة في منطقة الدراسة، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثالث من تساؤلات الدراسة.

شكل (19) الشكل الانتشاري لمعامل الارتباط بين الحالة الصحية للمرأة ومعدلات إنجاب المرأة

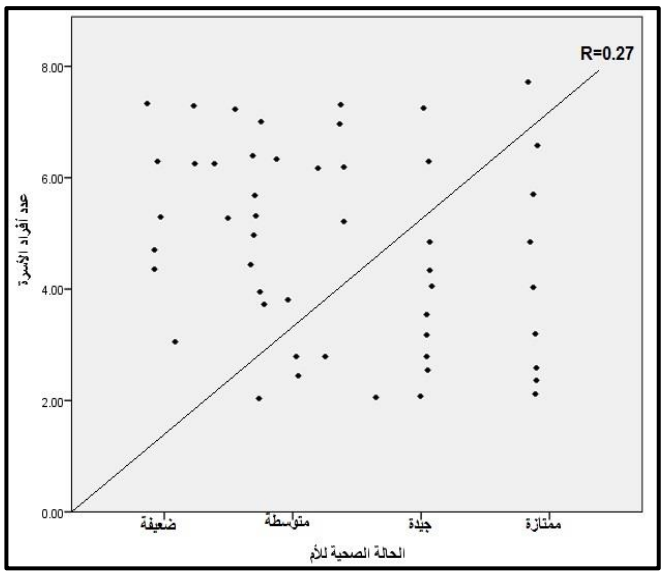

شكل (20) الشكل الانتشاري لمعامل الارتباط بين محل الإقامة ومعدلات إنجاب المرأة

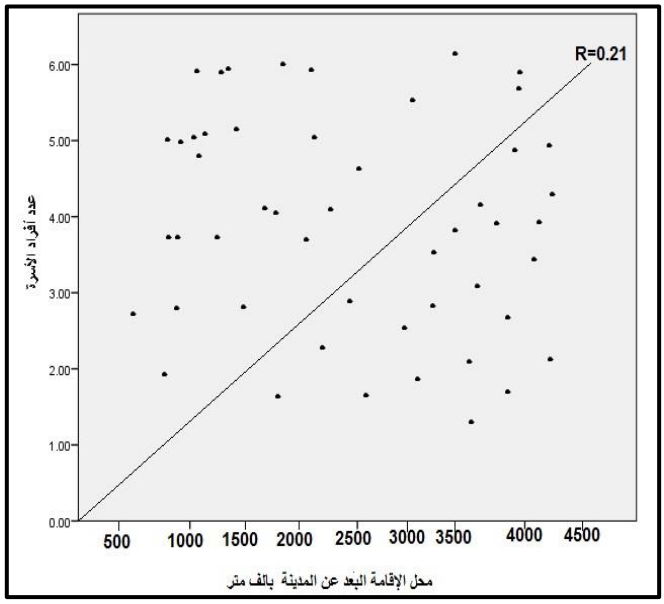

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكانت كالآتي:

1) تبين أنَّ العوامل الاجتماعية أصبحت محدداً مباشراً في تغير مستوى حجم الأسرة، وهذا ما يبحث عنه السؤال الأول من تساؤلات الدراسة ومنها ما يأتي:

– يعد عمر المرأة عند الزواج الأول من أكبر محددات حجم الأسرة، فكان متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول سنة 1973م حوالي 19 سنة، إلا أنَّه ارتفع إلى أنَّ وصل إلى 28سنة سنة 2024م، وهذا الارتفاع أدى إلى انخفاض حجم الأسرة لسكان منطقة الدارسة، تبعاً لنظرية الخصوبة، كلما زاد عمر المرأة انخفضت معدلات الإنجاب.

– انخفاض معدل تعدد الزوجات الذي لم يتجاوز 2% بينما بلغت نسبة المتزوجين بزوجة واحدة 98% حسب ما سجلته الدراسة الميدانية لسنة 2024م.

– ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، حيث انخفضت نسبة الأمية، إلى0.2%سنة 2024م، بعدما كانت تتجاوز 60% في سنة 1973م.

– وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية قوية جداً بين ارتفاع المستوى التعليمي والسن الزواجي للمرأة بمقدار (R0.73=)، وهذا يعني أنَّه كلما زاد المستوى التعليمي زاد العمر الزواجي، وفي الوقت نفسه وجد هناك علاقة ارتباطية عكسية قوية جداً بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الإنجاب مقدارها (– R0.76=)، وهذا يعني أنَّه كلما زاد المستوى التعليمي انخفض معدل إنجاب المرأة.

– تبين أنَّ هناك ميلاً لإنجاب الذكور أكثر من الإناث؛ مما أثر في زيادة حجم الأسرة نتيجة لأسبقية إنجاب الإناث أكثر من الذكور.

– يوجد توجه من قبل الزوجين لتنظيم حجم الأسرة، حيث أشار حوالي 74.26% من أجمالي أفراد العينة أنَّهم يرغبون في تنظيم حجم الأسرة، ومن خلال المقارنة بين الفترات الزمنية تبين أنَّ حجم الأسرة كان سنة 1973م يتراوح ما بين الأسرة 5–9أفراد/ أسرة، إلا أنَّ هذا المعدل انخفض إلى أنَّ وصل ما بين 4–5أفراد/ أسرة سنة 2024م.

2) اتضح من خلال الدراسة أنه ليس للمحددات الاقتصادية تأثير كبير على مستوى حجم الأسرة، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة نتيجة للعوامل الآتية:

– تبين من خلال الدراسة أن الدخل ليس له تأثير كبير في تحديد حجم الأسرة بمنطقة الدراسة فوجد حوالي 49% من إجمالي أفراد العينة دخلهم ممتاز، وهناك 34% دخلهم جيد، بينما من دخلهم ضعيف لم تتجاوز نسبتهم 4% من إجمالي أفراد العينة.

– ساهم ارتفاع معدلات انخراط المرأة في العمل في تقلص حجم الأسرة، حيث كانت نسبة العاملات اقتصادياً بمنطقة الدراسة سنة 1973م لم تتجاوز 9.3 % من إجمالي الإناث بمنطقة الدراسة، ثم ارتفعت تلك النسبة إلى أربعة أضعاف لتصل إلى 36.1% سنة 2006م، وعند حلول سنة 2024م وصلت النسبة إلى 86% من إجمالي الإناث بمنطقة الدراسة، وتبعاً لذلك كلما زاد انخراط المرأة في العمل قل عدد إنجاب الأطفال.

– تبين من خلال الدراسة الميدانية أن نوع السكن ليس له الأثر البالغ في تحديد حجم الأسرة، حيث وجد أكثر من 98% من إجمالي أفراد العينة لا يملكون مساكن ومنهم 11.98% يسكنون فللاً و22.23% يسكنون شققاً و65.77% يسكنون منازل، على الرغم من ذلك إلا أن 98% من إجمالي أفراد العينة يرغبون في تحديد حجم الأسرة.

– تبين إجمالاً أنَّ المحددات الاقتصادية ساهمت في تقلص معدلات حجم الأسرة في منطقة الدراسة بنسب متوسطة ، حيث وجد من خلال التحليل الإحصائي أنَّ هناك علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين ارتفاع مستوى الدخل، ومعدلات إنجاب المرأة مقدراها (R=0.52)، وأيضاً وجد هناك علاقة ارتباطيه طردية متوسطة، بين ارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة، ومعدلات إنجاب المرأة بمقدار(R=0.46)، بالإضافة إلى ذلك وجد من خلال التحليل الإحصائي، علاقة ارتباطية متوسطة بين ارتفاع مستوى تعليم الإناث، والانخراط في العمل بمقدار(R=0.48)، وفي الوقت نفسه وجدت علاقة ارتباطية عكسية متوسطة، بين ارتفاع نسبة انخراط الإناث في العمل، وانخفاض مستوى حجم الأسرة مقدارها(R=42–)، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة القائل: ما تأثير المحددات الاقتصادية في مستوى حجم الأسرة بمنطقة الدراسة؟.

3) وجد من خلال الدراسة الميدانية أنَّه ليس للمحددات الديموغرافية أيَّ تأثير على تحديد حجم الأسرة، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثالث من تساؤلات الدراسة نتيجة للعوامل الآتية:

– تبين أنَّ الزيادة الطبيعية وغير طبيعية ليس لهما أيَّ أثر في تحديد حجم الأسرة لأنَّهما مرتبطتان بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية.

– ليس لمحل الإقامة أيَّ أثر في تحديد حجم الأسرة؛ نظراً لأنَّ حوالي 92% من إجمالي أفراد العينة يميلون للأسر النووية صغيرة الحجم أكثر من الأسر الممتدة والمركبة.

– يعد للحالة الزوجية عاملٌ مؤثرٌ في حجم الأسرة بأنماطها المتعددة، وذلك من خلال تغير الحالة الزواجية للأزواج من متزوجين إلى مطلقين أو أرامل، أو ارتفاع نسبة الذَّين لم يسبق لهم الزواج من المتزوجين؛ حيث تبين من خلال تحليل البيانات خلال التعدادات السكانية، أنَّه تغير ناتج عن عوامل قهرية عدة خارجة عن أهداف وتوجهات رغبات الأسرة.

– قامت الدولة بوضع برامج تشجيعه لزيادة حجم الأسرة الليبية، إلا أنَّه لم تحقق أي نتائج من ذلك.

– إجمالاً يمكن القول أنَّ المحددات الديموغرافية ساهمت بنسبة ضعيفة في تقلص معدلات حجم الأسرة بمنطقة الدراسة، حيث تبين من خلال التحليل الإحصائي علاقة ارتباطية طردية ضعيفة جداً بين الحالة الصحية للمرأة ومعدلات إنجابها بمقدار ($R=0.27$)، وفي الوقت نفسه أيضاً وجد أنَّ هناك علاقة ارتباطيه طردية ضعيفة جداً بين محل الإقامة ومعدلات إنجاب المرأة مقدارها($R=0.21$)، وهذا ما يبحث عنه السؤال الثالث من تساؤلات الدراسة، القائل ما تأثير المحددات الديموغرافية في مستوى حجم الأسرة بمنطقة الدراسة؟

ثانيا: التوصيات:

يرى الباحثان أنَّه من المفيد الأخذ بتوصيات هذه الدراسة الاستقرائية لإحدى المدن الليبية في حالة رغبة صانعي القرار التوجه إلى زيادة حجم السكان للدولة.

– العمل على تشجيع خفض العمر الزواجي الأول للمرأة، عن طريق البرامج الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان حقهن بمواصلة الدراسة والحصول على الوظيفة.

– العمل على تشجيع تعدد الزوجات لأجل انخفاض معدلات الإناث غير المتزوجات من جهة، وزيادة معدلات المواليد من جهة أخرى عن طريق منح القروض السكانية والزواجية معاً.

– العمل على سن التشريعات التي تتوافق مع اتجاهات السياسات السكانية التي تتبعها الدولة.

– العمل على إجراء دراسات معمقة حول مستقبل القوى العاملة في ليبيا، حال استمرار انخفاض حجم الأسرة الليبية.

الملحق قم (1)

ورقة استبيان رقم ( )

ولي أمر رب الأسرة

بين يديك ورقة استبيان تتمحور أسئلتها حول (محددات تغير حجم الأسرة في مدينة سوسة) أملنا كبير في تفضلكم بالإجابة على ما ورد فيها من تساؤلات بكل صدق وصراحة، ونؤكد بأنَّ ما تقدمه من معلومات سيكون لها أثر في دعم البحث العلمي ولن يستخدم في غير ذلك.

معلومات عن الأسرة:

1- محل الإقامة البعد عن مركز المدينة (.....).

2- عمر الأب عند الزواج (.....) عمر الأم عند الزواج (.....).

3- تاريخ ميلاد الأب (.....) تاريخ ميلاد الأم (.....)

4- عدد أفراد الأسرة (.....) عدد الذكور (.....) عدد الإناث (.....).

5- الحالة الاجتماعية لرب الأسرة (.....) إذَّا كانت الإجابة متزوج كم عدد الزوجات (.....).

6- المستوى التعليمي للأب: - أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) متوسط ( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( ).

7- المستوى التعليمي للام: أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) متوسط ( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( ).

8- دخل الأب الشهري: أقل من 500 دينار ( ) 500 – 999 ( ) 1000-1499 ( ) 1500- 1999 ( ) 200 فأكثر( ).

9 - الحالة الصحية للأب ممتازة ( ) جيدة ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( ).

11- الحالة الصحية للام ممتازة ( ) جيدة ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( ).

12- الحالة الاقتصادية للأسرة ممتازة ( ) جيدة ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( ).

13– مكان عمل الأب (.....) مكان عمل الأم (.....).

14- كم لديك عم (.....) كم لديك عمه (.....).

15- كم لديك خال (.....) ( ) كم لديك خالة (.....)

16- ما نوع سكن الأسرة: - بيت من صفيح ( ) شقة ( ) بيت شعبي ( ) بيت عربي ( ) فيلا ( ).

17- طبيعة السكن الأسرة: ملك ( ) أجار ( ).

18- عدد غرف المنزل: غرفتين ( ) ثلاث ( ) أربعة ( ) خمسة ( ) ستة فما فوق ( ).

19- هل يسكن معكم أقارب: من الأب ( ) من الأم ( ) العدد (.....).

20- تؤيد سياسة الدولة تشجيع زيادة معدلات المواليد: نعم ( ) لا ( ).

21- كم يكون عدد الأبناء لحجم الأسرة المثالي من وجهة نظرك (.....).

عمر الأبناء

الرقم	ترتيب الأبناء من حيث العمر	ذكر	أنثى	عمره	شقيق	أخ من الأب	أخ من الأم	تاريخ الميلاد إن وجد
1	الأول							
2	الثاني							
3	الثالث							
4	الرابع							
5	الخامس							
6	السادس							
7	السابع							
8	الثامن							
9	التاسع							
10	العاشر							
11	الحادي عشر							
12	الثاني عشر							

عدد الوفيات

الرقم	ترتيب المتوفين من حيث العمر	ذكر	أنثى	عمره	شقيق	أخ من الأب	أخ من الأم	تاريخ الميلاد إن وج
1	الأول							
2	الثاني							
3	الثالث							
4	الرابع							

قائمة المصادر والمراجع:

أولا الكتب والمجلات:

- أحمد، حسين. (بدون تاريخ). "العوامل المؤثرة في وجهة نظر طالبات جامعة النجاح الوطنية في العمر المثالي للزواج وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم". https://staff.najah.edu/media/sites/default/files/

- أحمد، حسين ويحيى، مها حاج. (2018). "تباينات الإنجاب لدى النساء في الأراضي الفلسطينية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية): 4 (32): 709-730.

- الدليمي، إياد محمد مخلف. (2013). "اتجاهات التغير في متوسط حجم الأسرة لسكان قضاء الرمادي والعوامل المؤثرة فيه للمدة 1997-2010م". مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية: 3: 227-251.

- العزاوي، سامي مهدي وآخرون. (2005). "محددات تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى". مجلة الفتح: 23: 213-224.

- بن جغمومة، زينب. (2017). "تعدد أدوار المرأة وعلاقته بالمشكلات الأسرية، دراسة ميدانية على عينة من الأستاذات العاملات بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة"، رسالة ماجستير، غير منشورة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

- خضرة، راشدي. (2013). "محددات حجم الأسرة المعيشية الجزائرية من خلال مسح صحة الأسرة والطفل 2002م"، مجلة الحوار الثقافي:1 (2) 87-95.

- شتيوي، موسى وكرادشة، منير. (2014). "تعدد الزوجات، محدداته وأثاره في المجتمع الأردني: دراسة تحليلية". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية: 2 (41): 335-354.

- سعيد، عفاف سالم محمد. (2017). "السياسات السكانية في المجتمع الليبي (رؤية مستقبلة)". مجلة كلية الآداب جامعة الزاوية: 24 (1): 232-263.

- سليمان، إيمان. (2013). "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على عدد الأطفال المنجبين للمرأة (دراسة ميدانية في مدينة الميادين)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، :30 (1): 71-96.

- عبد الشفيع، موسى رجب. (2003). "سكان شعبية الجبل الأخضر للفترة 1973-1995م دراسة في جغرافية السكان"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا.

- على، محمد مرسال والهمالي، محمد إبراهيم. (2020) "أثر الزيادة الطبيعية على حجم الأسرة الليبية للفترة 1973-2012م". مجلة أبحاث:15: 317-338.

- مامش، نجية. (2017). "التعليم والخصوبة في الجزائر هل هو تأثير آلي أم تأثير ثقافي؟ "، مجلة العلوم الاجتماعية: 24: 79-102.

- نادية، فرحات. (2012). "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية:8: 126-123.

ثانيا التقارير الرسمية:

- أمانة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان بلدية الجبل الأخضر لسنة 1984م، طرابلس،1987م.

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، نتائج النهائية لتعداد سكان منطقة الجبل الأخضر لسنة 1995م، طرابلس 1998م.

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان الجبل الأخضر لسنة 2006م، طرابلس 2009م.

- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان الجبل الأخضر لسنة 1973م، طرابلس1979م.

- وزارة الصحة والسكان بمصر المجلس القومي للسكان. (2020)." حجم الأسرة وعلاقته بفرص الإصابة بالفقر". http://npc.gov.eg/media/nfkgcsgu/